الفصل الثامن

الإسلام السياسى: آفاق جديدة أم إحياء لقديم؟؟

لئن كانت السمة السائدة فى الشارع السياسى المصرى الآن هى غلبة تيار الإسلام السياسى بحكم أنه الأكثر تنظيما والأقدم منذ عقود طوال جنبا إلى جنب مع الحزب الوطنى الديمقراطى المنحل وكانت القوى السياسية الأخرى كحزب الوفد- وعلى قدر تاريخه العريق- وحزب التجمع الوطنى الوحدوى والأحزاب التى تشكلت بعد الثورة والتى لم تمض فى خوض الممارسة السياسية والتجربة الديمقراطية إلا شهورا قليلة ، حيث أن كل هذه القوى السياسية خلافا للحزب الوطنى المنحل والتيار الإسلامى يكاد يكون وجودها فى الشارع المصرى منعدما . وحتى شباب الثورة ذوو الأغراض النبيلة والمرامى السامية لإصلاح الوطن وبدء صفحة جديدة من التجربة الديمقراطية لم يحظ بمقاعد برلمانية تتعدى أصابع اليد الواحدة فى الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب والشورى ٢٠١١/٢٠١٢.

فواقع الحال – إذا – أن تطور العمل الإسلامى الذى بدأ يتعاظم مع عصر الرئيس السادات وسياساته مما لاح فى الأفق مع هذه السياسات ظهور كبير للإخوان بدأ يتنامى عبر العقود إلى أن أفضى إلى تواجد سياسى حقيقى فى الحياة السياسية ظهر جليا فى الانتخابات البرلمانية

لمجلس الشعب والشورى ٢٠١١ /٢٠١٢ بينما لم يظفر شباب الثورة والذى بدأ الثورة يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ عبر مواقع التواصل الاجتماعى مثل Face book والتواجد بميدان التحرير ومحافظات مصر سوى بمقاعد ضئيلة للغاية لا تتجاوز الخمسة مقاعد من إجمالى ٤٩٨ مقعدا يجرى الاقتراع عليهم فى مجلس الشعب.

ولعلى أرى فى واقع الإسلام السياسى الذى بدأ مؤسسيا منذ عقود وإن لم يكن بشكل كامل إلا أن ما تصبوا إليه أنفس المد الثورى الجماهيرى هو أن تخطو مصر خطوات كبيرة صوب الديمقراطية وتداول السلطة ونبذ الفرقة وتصفية الحسابات مابين ماعاناه التيار الإسلامى طيلة العقود المنصرمة من سطوة الأجهزة الأمنية الحاكمة وعسفها لتستشرف مصر آفاقًا جديدة للتنمية والنهضة لا للانتقام والتشفى وتصفية ما مضى من حسابات.

ولعل النموذج التركى فى الإسلام السياسى – والذى أرى مصر تبتعد عنه بخطوات كبيرة فى المرحلة الراهنة – هو بحق نموذج يحتذى فى فصل الدين عن الدولة والعمل على دفع عملية الإنتاج وزيادة إجمالى الناتج القومى Growth Domestic Production - GDP وزيادة الصادرات وخلق فرص عمل ومواجهة الفقر والارتقاء بالتعليم والخدمات الصحية بحيث صارت تركيا فى فترة زمنية وجيزة جدا من أكبر القوى الاقتصادية الأوروبية.

ولعل تركيا على صعيد السياسة الخارجية والعلائق الدولية مع القوى الكبرى والعالم الغربى كانت فى معظم الأوقات حليفا قويا للولايات المتحدة الأمريكية وتزداد علاقاتها الخارجية توطدا بأوروبا بدقه تلو الأخر على الصعيد السياسى والمصالح المشتركة والوشائج الاقتصادية بحيث صارت تركيا مضرب الأمثال فى الطرح الأيديولوجى السياسى والاقتصادى الذى تحتذيه منذ سنوات ليست بالكثيرة وبتنفيذ واع لهذا الطرح الأيديولوجى على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية تقترب تركيا الآن من القوى الاقتصادية العظمى الصاعدة كالبرازيل والهند ومن قبلهم ماليزيا والصين وسنغافورة.

فالنموذج التركى هو الأنسب - دون شك - للمناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى للدولة المصرية من مسلمين وأقباط وهو الذى يضمن إنقاذ الدولة المصرية من الفوضى والعشوائية التى اكتنفت المشهد السياسى فى الفترة الأخيرة وعقب الثورة مع حداثة العهد بالممارسة الديمقراطية إذ أن القائمين على الثورة والمجلس العسكرى والأخوان جميعهم لم يستطيعوا أن ينظموا - وحتى الآن - خارطة طريق ذات تسلسل زمنى Chronology تعلن على الشعب فى الصحف ووسائل الإعلام تنظيم الخطوات المقبلة لمسار التحول الديمقراطى والمرحلة الانتقالية المشوبة بسلبيات كثيرة فى الممارسة الديمقراطية ولعل أبرز هذه السلبيات الهجوم على القضاء والهيئات القضائية العريقة فى

المجتمع المصرى التى لها دور الريادة فى المحافل الإقليمية والدولية والتى كانت ملاذا للمستصرخين وموئلا للمستضعفين فى شتى العصور والحقب السياسية.

ولا ينسى أى منصف أن القضاء المصرى هو الذى حكم بإلغاء قرارات اعتقال سبتمبر ١٩٨١ التى أصدرها الرئيس السادات كما حكم كذلك مجلس الدولة برئاسة المستشار طارق البشرى بعدم جواز إحالة المدنيين للمحاكم العسكرية فى تسعينيات القرن الماضى وهو الحكم الذى أغضب النظام الحاكم حينئذ. وحكمت المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب أكثر من مرة. وحكمت كذلك بالإشراف القضائى الكامل على الانتخابات وهو الحكم الذى أثار قلقا شديدا فى الأوساط السياسية للأقلية الحاكمة (الأوليجارشيه) وقت صدوره بل وجاءت التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ لتقطع بإمكان إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية دون إشراف قضائى كامل.

ألم يكن القضاء هو ملاذ المستضعفين والمستصرخين والمظلومين من التيار الإسلامى وسائر القوى السياسية الأخرى المناهضة للحزب الوطنى الحاكم على مدى العصور والعقود فى عصر الجمهورية الأولى ومنذ بدايتها فى الخمسينيات وحتى العقود الثلاثة الأخيرة تحت حكم الحزب الوطنى؟!

• • •

ولعل النموذج التركى بما فيه من حرية فكر وإبداع وحرية اعتناق الأيديولوجية السياسية وإطلاق طاقات القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى وغير ذلك من الحرية الكاملة فى شتى مناحى الحياة هو الذى يكفل قيادة أفضل فى العقود المقبلة لاسيما فى هذه المرحلة الانتقالية الحرجة من تاريخ مصر . فالنظام التركى نموذجا يحتذى ولعقود طويلة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يحسبان أنه لا يمكن إنكار ما حققه النموذج التركى فى سنوات قليلة تجعلنا نضعه نصب أعيننا بدلا من أن نحذو حذو أنظمة ونماذج سياسية أخرى مثبطة للهمم والطاقات بل وتقود قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الوراء فى مجتمع أوشك على الانهيار.

تلكم هى تأملات فى الهم العام فى عصر الجمهورية الثانية وهى خواطر تزخر بها نفوس وعقول المواطنين على اختلاف نصيبهم من الثقافة علنا نصل إلى مستقبل أفضل فى ظل قيادة واعية تجنبا الصدمات والتقلبات ومالا يمكن التنبؤ به Unpredictability على الصعيد السياسى والاقتصادى بل ومالا يحمد عقباه فى ظل الفوضى والتلخبط والتلعثم والعشوائية فى اتخاذ القرار السياسى.